الأنباء
الاثنين 2 ديسمبر 2013

حتى يقف الشعب الكويتي على مصير المؤسسة وتداعيات خصختها

الصانع: لجنة تقصي حقائق في تفاصيل شراء «الكويتية» طائرات من شركة هندية

يعقوب الصانع

كشف أمين سر مجلس الأمة النائب يعقوب الصانع عن تقديم طلب تشكيل لجنة تقصي حقائق في لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية للتحقيق في تفاصيل صفقة شراء مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية 5 طائرات من شركة «جت إيروز» الهندية والخلاف الدائر بين وزير المواصلات ورئيس المؤسسة حولها وكذلك تقييم أصول المؤسسة ومبلغ تعويضاتها من جمهورية العراق بعد الغزو والمقدر بـ500 مليون، متمنيا أن يدعم مجلس الأمة هذا الطلب حتى يقف الشعب الكويتي وممثلو الأمة على مصير هذه المؤسسة التي أصبحت تداعيات خصخصتها محل تندر واستغراب.

وقال الصانع في تصريح صحافي يوم أمس فيما يخص تداعيات شراء خمس طائرات لصالح مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية من شركة «جت إيروز» الهندية عبر وساطة من شركة «إيرباص» وبعدما سمعناه من الأطراف المختلفة حول هذه الصفقة أصبح لابد من تشكيل لجنة تقصي ضمن اللجنة التشريعية للوقوف عن تفاصيل هذه الصفقة وهذا الخلاف.

وأوضح الصانع أن من حق الشعب والمجتمع الكويتي أن يعرف حقيقة هذه الصفقة وما تداعياتها؟ مبينا أن ما تمر به مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية أمر مخجل ومسيء لنا نحن في المنطقة بعد ان اصبحنا عاجزين عن شراء أو تأجير أو حتى الرفع من قيمة المؤسسة الوطنية المتمثلة بالخطوط الجوية الكويتية خاصة وان الدول المجاورة والشقيقة بالخليج تمتلك أساطيل جوية تفتخر وتعتز بها.

وأكد الصانع أن تداعيات هذه الصفقة وما تتعرض له مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية تثير عدة علامات استفهام حول كيفية تقييم أصول المؤسسة ومنقولاتها وكذلك ما هو مصير مبلغ تعويض المؤسسة من الغزو العراقي والمقدر بـ 500 مليون، وهل دخل في حساب المؤسسة ووواردة ضمن تقييمها ام ذهب لبند آخر؟

من جهة أخرى تساءل الصانع عن مصير طلب طرح موضوع الثقة بوزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية خاصة وان احد الموقعين على الطلب النائبة د.معصومة المبارك وسيتم البت في الطعن المقدم على انتخابات الدائرة الانتخابية الأولى يوم 23 من الشهر الجاري، مشيرا الى انه في حال حكمت المحكمة لا قدر الله بإسقاط عضوية المبارك التي أكن لها كل التقدير والاحترام ولا أتمنى لها ذلك، ماذا سيكون مصير هذا الطلب؟

الخرينج يناشد وزير الصحة سرعة إعادة فتح مستوصف العمرية

مبارك الخرينج

ناشد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنيه الخرينج وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله المبارك بسرعة العمل على إعادة افتتاح مستوصف العمرية الذي اغلق منذ فترة طويلة لقيام الوزارة بصيانته.

وأكد الخرينج أن طول مدة الصيانة لمستوصف العمرية أدت إلى تكبد سكان منطقة العمرية معاناة الانتقال أو الذهاب إلى مناطق أخرى طلبا للرعاية الصحية بسبب إغلاق مستوصف العمرية مما يسبب كثيرا من المشاكل والمعوقات في كفاءة الرعاية الصحية لسكان المنطقة.

وشدد نائب رئيس مجلس الأمة على أهمية سرعة الانتهاء من انجاز اعمال الصيانة لمرافق الخدمات سواء الصحية أو غيرها حتى لا تتسبب في الكثير من المشاكل والمعاناة لأهالي المنطقة والمناطق الأخرى المجاورة.

وكان الخرينج قد وجه سؤالا برلمانيا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: نظرا لأهمية المستوصفات والمراكز الطبية في حياة المواطنين ونظرا لطول الفترة التي أغلق فيها مستوصف العمرية لأعمال الصيانة مما تسبب في الكثير من المعاناة لأهالي المنطقة مما اضطرهم الى الذهاب إلى اقرب المستوصفات المجاورة لهم مما ادى إلى الكثير من الازدحام لهذه المستوصفات، لذا يرجى إفادتي بالآتي: متى ستقوم وزارة الصحة بإعادة افتتاح مستوصف العمرية يرجى تحديد تاريخ محدد للافتتاح.

وما الأسباب التي أدت إلى تأخير اعادة افتتاح مستوصف العمرية وهل هناك معوقات من جهات أخرى تحول دون افتتاح مستوصف العمرية إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تحديد هذه المعوقات مع تحديد الجهات ذات العلاقة بالتأخير.

قال إن الإسكان أولوية جميع النواب ونطالب بحل جذري لها

الدويسان: الاستجوابات مصدر إلهام لأعضاء الحكومة

فيصل الدويسان

قال النائب فيصل الدويسان إن الاستجوابات الموجهة لأعضاء الحكومة تمثل مصدر إلهام للعمل، مضيفا فلم يمر نحو أسبوع أو أكثر على التقدم رسميا لاستجواب وزير الإسكان على خلفية اختراق إدارته للتصاريح القانونية بهدمهم المخيمات الحسينية، إلا ووجدنا الوزير أعطى الضوء الأخضر لإدارته للإعلان عن إنجازاتها العملية.

وأضاف الدويسان في تصريح صحافي له أمس، أن وزير الإسكان وكأنه يملك عصا موسى فخلال أسبوع واحد أعلن عن المشاريع الإسكانية المنجزة أكثر من مرة، إلا إننا عندما نتحقق من الأمر نجد أن المشروع واحد وهو مشروع «منطقة الخيران القائم»، قائلا «فمرة الإعلان عن توزيع بطاقات دخول القرعة، ومرة الإعلان عن الانتهاء من توزيع بطاقات القرعة ومرة ثالثة للإعلان عن أنشطة ووقائع القرعة للدفعة الأخيرة»، فيتصور لك الأمر أن الوزير في ليلة وضحاها أنهى الأزمة، وفي حقيقة الأمر كل هذه البروبجندا والشو الإعلامي تعود لمشروع واحد فقط. وتساءل الدويسان هل الوزير وجد في سياسة التشويش حلولا ناجحة للتغطية على موضوع الاستجواب الأصلي أم ماذا؟، ناصحا الحكومة بأن تعلم جيدا أن هذا المجلس اجتمع أعضاؤه برغم اختلافاتهم السياسية والفكرية على أولوية واحدة وهي الأزمة الإسكانية وإيجاد حلول جذرية وعاجلة لها وباتت الشغل الشاغل ولا تهاون معها، متمنيا من المسؤول عن هذه القضية العمل على إيجاد حل جذري لها.

معصومة تستفسر من وزيرة الشؤون عن صندوق إعانة المرضى

د.معصومة المبارك

وجهت النائبة معصومة المبارك سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي جاء فيه: يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: متى تم إنشاء جمعية صندوق إعانة المرضى؟ وما أهداف الصندوق؟ ومن يشرف على أعمال الصندوق؟ وهل يوجد للصندوق مجلس إدارة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بأسماء اعضاء مجلس الإدارة مع بيان تخصصاتهم وتاريخ تعيينهم.

وما الجهة المعنية بتسمية أعضاء مجلس الإدارة؟ وما معايير اختيار اعضاء مجلس الإدارة ومدة العضوية؟ وكشف بإيرادات ومصروفات الجمعية من عام 2000 إلى 2013، وما الجهة التي تراقب ايرادات ومصروفات الجمعية؟ وما مصادر إيرادات الجمعية؟ وكم يبلغ عدد العاملين بالجمعية؟ وما هي جنسياتهم؟ وهل تعرضت الجمعية لأي حالة اختلاس مالي؟ وما الاجراءات التي تمت بهذا الخصوص؟ وما أوجه ومجالات الصرف التي تقوم بها الجمعية؟

الطاحوس: التزام الجهات الحكومية بقرارات مجلس الوزراء بإصدار الأوامر التنفيذية على تعاقد الوزارات والهيئات

اسامة الطاحوس

تقدم النائب اسامة الطاحوس باقتراح برغبة طالب فيه بقيام الجهات الحكومية بالتقيد بالقرارات الصادرة من مجلس الوزراء لتنظيم إصدار الأوامر التنفيذية على تعاقدات الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، وعلى ألا تتجاوز قيمة الأوامر التنفيذية في أي تعاقد وأيا كان نوعه أو طبيعته عن 2٪ من القيمة الإجمالية للأعمال، ولأسباب فنيه ينص عليها في أسباب طلب إصدار الأمر التنفيذي.

وقال في اقتراحه إنه تمثل تعاقدات الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والتي يجرى أبرامها مع المقاولين والمكاتب الاستشارية الجزء الغالب من نشاطها كما تستغرق ميزانية تنفيذ المشاريع الإنشائية وعقود التصميم والتنفيذ والإشراف وعقود التوريد الكثير من الميزانية العامة للدولة وقد استظهر خلال السنوات الماضية الزيادة المطردة في اعتماد الجهات المتعاقدة على الأوامر التنفيذية وسيلة لتعديل أحكام تنفيذ عقودها وإسناد الجديد من الأعمال إلى المتعاقد معهم حتى أصبحت تكاليف الأوامر التنفيذية وسيلة لتدارك أخطاء الجهات المتعاقدة سواء في الصميم أو الأشراف أو وضع الملاحظات الفنية ومتطلبات تنفيذ الأعمال على وجه سليم.

ولتدارك الآثار السلبية لهذه الظاهرة وما تحمله وما تمثله من هدر غير مبرر للمال العام الأولى بالرعاية والتدقيق، صدر قرار مجلس الوزراء بحظر إصدار الجهات الحكومية للأوامر التنفيذية إلا بناء على عرض من الجهة صاحبة المشروع على مجلس الوزراء وموافقة المجلس على تنفيذ الأمر التنفيذي.

إنشاء موقع إلكتروني للإعلان عن الوظائف

عسكر: إجراء مسح شامل للعاطلين عن العمل والوظائف التي يشغلها الأجانب في القطاع العام

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لما لمشكلة البطالة من آثار سلبية على المواطنين والمجتمع بأسره مما يستدعي تضافر الجهود لحل هذه المشكلة عن طريق توحيد الجهود الحكومية بالتعاون مع القطاع الأهلي والخاص..

فانني أتقدم بالاقتراح التالي: أولا: في مجال توظيف الباحثين عن عمل: إجراء مسح شامل للعاطلين عن العمل تشارك فيه الأجهزة والأطراف المعنية بشكل ملزم، ويتم من خلاله حصر جميع الباحثين عن العمل ذكورا وإناثا وتدوين المعلومات المتعلقة بمؤهلاتهم وخبراتهم ورغباتهم وتخصصاتهم وغيرها بصورة شاملة لتحديد الوظائف التي تتناسب وإمكانياتهم وقدراتهم وتخصصاتهم تتيح تحديد حجم البطالة ومتابعة ذلك بتبني آلية قياس دولية لتحديد حجم البطالة بصورة دورية.

وإجراء مسح شامل للوظائف التي يشغلها الأجانب في القطاع العام ومؤسساته ومتطلبات هذه الوظائف من مؤهلات وخبرات ومقابلتها بقوائم الباحثين عن عمل للتعرف على إمكانية إحلالهم في هذه الوظائف أو ما يتطلبه ذلك من تدريب يسبق هذا الإحلال.

وضمان سلامة إجراءات التوظيف في وزارات الدولة ومؤسساتها وفقا للمؤهلات والخبرة والكفاءة دون تمييز وبشفافية. وإجراء مسح شامل للوظائف التي يشغلها الأجانب في القطاع الخاص ومتطلبات هذه الوظائف من مؤهلات وخبرات وفقا للإجراءات التالية: تقسيم السوق إلى قطاعات اقتصادية (قطاع البنوك - قطاع الاتصالات)، وتحديد مسميات الشركات والمؤسسات العاملة في هذه القطاعات من خلال بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التجارة والصناعة. وتحديد وظائف الأجانب العاملين في هذه المؤسسات وخبراتهم ومؤهلاتهم ومهاراتهم من خلال بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للمعلومات المدنية ووزارة الداخلية (الإدارة العامة للهجرة). وإعادة النظر في سياسة نسب التكويت لكل قطاع اقتصادي على حدة، وذلك حسب إقبال المواطنين ورغباتهم في العمل لدى هذه القطاعات. وتحليل جميع طلبات الباحثين عن عمل وربطها بالمسح الشامل للوظائف التي يشغلها الأجانب في القطاع الخاص للتعرف على إمكانية إحلال الباحثين عن عمل في هذه الوظائف أو ما يتطلبه ذلك من تدريب يسبق هذا الإحلال. وإعداد برامج تدريبية مناسبة لتأهيل الباحثين عن عمل للانضمام إلى هذه الوظائف خلال فترة زمنية يتم تحديدها بالتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص.

تطوير نظم تسجيل الباحثين عن عمل وآليات متابعة توظيفهم

تشجيع فتح مكاتب أهلية للتوظيف وتأهيل العمالة الوطنية

رفع مستوى الكفاءة لدى موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

تكثيف الحملات التفتيشية لمراقبة تنفيذ الإجراءات والنظم الخاصة بتشغيل العمالة الوافدة

ووضع آلية لاستقدام العمالة الأجنبية تتيح عدم تأخير طلبات القطاع الخاص في حالة عدم وجود العنصر البشرى المحلي المؤهل والمدرب لتولي وظائف مثل هذه الطلبات.

وإشراك غرفة التجارة والصناعة والمجالس النوعية في إجراءات المسح وعملية التدريب والتكويت. وربط شبكات المعلومات فيما يتعلق بالعمالة الوافدة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والإدارة العامة للهجرة.

ثانيا: في مجال تطوير آليات التسجيل والمتابعة والتفتيش والتحكيم: تطوير نظم تسجيل الباحثين عن عمل وآليات متابعة توظيفهم. وتحسين طرق تحديد فرص العمل المتاحة في المنشآت بحيث تتضمن الوصف التفصيلي والتخصص المطلوب إضافة إلى أوصاف ومؤهلات وخبرات الشخص المطلوب توظيفه.

ومتابعة مؤسسات القطاع الخاص في تزويد إعادة هيكلة القوى العاملة الوطنية باحتياجها من القوى العاملة بصورة دورية.

وتشجيع فتح مكاتب أهلية للتوظيف وتأهيل العمالة الوطنية.

وإنشاء موقع إلكتروني للإعلان عن الوظائف يشمل الباحثين عن عمل وبياناتهم التفصيلية وكذلك فرص العمل المتاحة في القطاعين العام والخاص مع ضرورة تحديث البيانات بصورة مستمرة.

ورفع مستوى الكفاءة لدى موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتزويدهم بالمهارات والمعلومات والقدرات التي تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة عالية.

وتنظيم وتطوير إجراءات إدارة التفتيش بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتزويدها بالكفاءات والإمكانيات اللازمة.

وتكثيف الحملات التفتيشية لمراقبة تنفيذ الإجراءات والنظم الخاصة بتشغيل العمالة الوافدة.

ورفع مستوى التحكيم العمالي والاهتمام المستمر بتأهيل القضاء في المجالات العمالية والسرعة في حسم القضايا العمالية بحيث لا تتعدى شهرا واحدا وإجراء التعديلات القانونية المتعلقة بالمنازعات العمالية.

ثالثا: في مجال دعم الحكومة لمشاريع التكويت وتنشيط الاقتصاد: إعادة النظر في قانون العمل والتشريعات المتعلقة بسوق العمل بما يسمح بتوفير بيئة تنافسية للعامل الكويتي في القطاع الأهلي. وتبني استراتيجية اقتصادية مركزة في قطاعات ذات مردود عال ومرتبطة بتوفير فرص للعمل وربط هذه الاستراتيجية بخطط للتنمية البشرية يشارك في صياغتها القطاع الخاص ومنح المزيد من الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص بما يشجعه ويساعده على المزيد من الاستثمار.

وتشجيع قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنظر إليها كأحد الخيارات الاستراتيجية لخلق فرص عمل إضافية. والتوسع في طرح فرص ومجالات استثمارية لمشروعات إنتاجية حكومية وخاصة، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال إعداد دراسات جدوى والترويج لها. وحصر منح رخص جلب العمالة الأجنبية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

والإعلان عن الوظائف في جميع المؤسسات الحكومية من دون استثناء. وتنفيذ العقوبات المتعلقة بمخالفات نظم وقواعد تشغيل العمالة الأجنبية وتطبيق هذه العقوبات دون استثناء.

وتشجيع ودراسة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، سواء بصورة مباشرة أو من خلال المشاركة مع كبرى الشركات في هذا المجال صناعيا وتدريبيا.

والعمل على تشجيع إنشاء السوق الخليجية المشتركة من خلال توحيد التعرفات والنقد وغيرها، لأن هذا من شأنه أن يوفر فرصا أكبر للتنمية بشتى أشكالها في مقابل الإعداد الجيد والتخطيط لهذه المرحلة.

والاستغلال الأفضل لاستثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ودراسة إمكانية تسخير هذه الاستثمارات في مشاريع إنتاجية مدروسة بعناية ومضمونة العائد لتعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره من جهة ولتوفير فرص إضافية للعمل.

والتوسع في تشكيل المجالس النوعية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

الحويلة يقترح إستراتيجية متكاملة للتعليم وإدخال عناصر مراقبة الجودة في الإدارة التعليمية

د. محمد الحويلة

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحا برغبة جاء في مقدمته على الرغم من ارتفاع ما يوجه للتعليم من الميزانية العامة للدولة في الكويت خلال السنوات العشر الاخيرة، الا ان اغلبه يوجه الى بند الرواتب والاجور والمكافآت والتي تلتهم ثلاثة ارباع هذا الانفاق.

كما ان ابرز المشكلات التعليمية على الاطلاق تكمن في ضعف المناهج الدراسية واعتمادها على اساليب الحفظ والتلقين وتكريس مفاهيم التلقي والخضوع والتسلط على حساب حرية التفكير والقدرة على الحوار، لقد اسفرت هذه المناهج مع اسباب اخرى مدرسية واجتماعية عن ارتفاع نسب الرسوب والتسرب بين طلاب المراحل الثلاث (الابتدائي - المتوسط - والثانوي) ما يعكس الهدر الكبير للموارد المالية والبشرية بسبب ضعف نوعية التعليم الحكومي بالبلاد، ولعل انتشار الدروس الخصوصية يعبر بوضوح عن التدهور الذي اصاب النظام التعليمي العام برمته وخلق تعليما موازيا على حساب وقت الطالب وميزانية اسرته وكرس اسلوب الحفظ والتلقين وعزز الاتكالية والاعتماد على الغير لدى الطلاب الذين هم نصف الحاضر وكل المستقبل، ومن اهم اسباب تدهور التعليم في الكويت هو غياب الرؤية الاستراتيجية المستقبلية، مما انعكس عمليا على الإدارة التعليمية والمدرسية وما اصابها من تضارب وضعف، وما ضعف النشاط المدرسي إلا نتيجة منطقية لهذا الغياب لاستراتيجية واضحة المعالم للتعليم الحكومي وربط المخرجات التعليمية بحاجة سوق العمل من الكفاءات والتخصصات التي تتماشى مع متطلبات العصر.

ونص الاقتراح على:

● أولا: ضرورة الاتفاق على استراتيجية متكاملة للتعليم لنظام تعليمي متطور (كما ونوعا) وتشمل جميع المراحل التعليمية من رياض الاطفال الى ما بعد الجامعة، مع ربط الاهداف والبرامج التعليمية بأهداف التنمية الشاملة ومتطلبات سوق العمل.

● ثانيا: الاهتمام بالمدرس احد عناصر المثلث التعليمي: الطالب - المناهج - المدرس، علميا وماديا وفنيا وتربويا من خلال التكوين المهني الجيد والمتابعة والتدريب المستمرين، فالمعلم هو المحرك الاساس والفاعل في جودة العملية التعليمية.

● ثالثا: تنقية المناهج المدرسية من الحشو الزائد عن الحد في اغلب المواد الادبية والنظرية، والاهتمام بمسايرة العصر وتطبيقاته، والاعتماد على تنمية مناهج التفكير العلمي والمنطقي، والاندماج في منظومة التعليم الحديثة لاستشراف المستقبل في احترام كامل لحقوق الطالب واختياراته وحقه في تنمية قدراته الابتكارية والإبداعية في المجالات المؤهل للقيام بها.

● رابعا: تطوير المباني المدرسية وزيادة الفصول لتقليل الكثافة بها ومدها بالمرافق التعليمية، وتزويد المدارس بما تحتاجه من اماكن لتنويع ودعم الانشطة الطلابية الرياضية والفنية والثقافية والاجتماعية والذهنية والترفيهية... إلخ، وتحويل المدرسة الى عنصر جذب وليس طردا للطالب واهتماماته.

● خامسا: توثيق العلاقة بين البيت والمدرسة عن طريق اجتماعات مجلس الآباء والمعلمين او اي طرق اخرى مبتكرة واشراك اولياء الامور في معايشة المشكلات التربوية والمساهمة في معالجتها للحد من معدلات الرسوب والتسرب الطلابي وبما يساعد على الارتقاء بالعمليتين التربوية والتعليمية.

● سادسا: العمل على غرس قيمة احترام العمل الفني واليدوي بين الطلاب وأسرهم عن طريق اجهزة ووسائل الاعلام المتنوعة، بل وباستخدام المناهج والأنشطة المدرسية حتى تربط قيمة المواطن بقيمة ما يقدمه من عمل متقن لمجتمعه وايا كانت طبيعة هذا العمل مادام يسهم في تنمية وتحسين ظروفه الاقتصادية ويرفع من مستوى معيشته واسرته.

● سابعا: العمل على إدخال عناصر مراقبة الجودة في الإدارة التعليمية، ومسايرة احدث اساليب التنظيم والإدارة في الحقل التعليمي وإعطاء حرية اكبر لإدارة المدارس في تطبيق اللوائح بما يتناسب مع الارتقاء بجودة اسلوب الادارة، وبما يحقق اهداف ومعايير النفقة والعائد في الحقل التدريسي.

الاهتمام بالمدرس أحد أضلاع المثلث التعليمي علمياً ومادياً وفنياً وتربوياً من خلال التكوين المهني الجيد